التاريخ فى سير أبطاله

أحمد عرابى

أما آن للتاريخ أن ينصف هذا المصرى الفلاح
وأن يحدد له مكانه بين قواد حركتنا القومية ؟

للأستاذ محمود الخفيف

وخيل لشريف باشا أن الأزمة فى طريقها إلى الحل ، ولو أنه اطلع على الغيب لعلم أنها كانت تتضاعف ويشتد خطرها لتتخذ فى النهاية وضعها الذى سوف يغير تاريخ هذه البلاد !

لمح الصائدون فى هذه العاصفة الفرصة المرتقبة ! وهيهات أن يضيع هؤلاء فرصة طال بهم انتظارها ؛ الخلاف قائم بين الوزارة والمجلس فليعملوا على زيادة هذا الخلاف وليدفعوا بالخديو ليخطو أول خطوة بعد يوم عابدين ضد الحركة الوطنية فيخسر بذلك الوطنيين والعسكريين جميعاً ، ويفقدوا هم الثقة فيه نهائياً ، بينما هو يقرب بذلك من الأجانب أو على الأصح يزداد قرباً منهم

ولن يعدم الإنجليز وحلفاؤهم أن يختلقوا أنف مبرر لما يفعلون ؛ ومن أيسر الأمور عليهم أن يعلنوا أن البلاد تشيع فيها الفوضى، وأن الأجانب ومصالحهم تكتنفهم الأخطار من كل صوب ، وأن الخديو بات يخشى على عرشه ولا مخرج له مما هو فيه ، بل ولا مخرج لمصر مما هى فيه من خلل وارتباك إلا أن يضرب على أيدى الثائرين المفسدين فى الأرض

ومن غريب أمر هؤلاء الإنجليز أنهم بينهم وبين أنفسهم غيرهم بينهم وبين الشعوب الشرقية ؛ فهم لا يقبلون من هذه الشعوب ما يعدونه عندهم من مفاخر الإنسانية ، وأنهم ليرمون أهل هذه الشعوب بأشنع التهم وأقساها ؛ فالتألم من المظالم التى تنصب على رؤوسهم تمرد ، والسعى إلى الحرية فوضى وهمجية ، والدفاع عن البلاد وذب الدخيل عنها وحشية وإجرام ! على أن هذه هى سنة الحياة بين القوى والضعيف منذ كان الإنسان يتخذ سلاحه من الحجر وينحت مأواه فى الجبل .

ولقد كانت الدولتان تعملان على الكيد للحركة الوطنية فى مصر قبل انعقاد المجلس ، وكانت بينهما مراسلات فى هذا الصدد ؛ فكانت فرنسا هى المحرضة هذه المرة .. فرنسا التى كانت سياستها منذ فشل الحملة الفرنسية تدور على متاوأة النفوذ الإنجليزى فى مصر !

ولى المسيو ليون غمبتا أمر وزارة الخارجية فى فرنسا فى شهر ديسمبر عام ١٨٨١ ، فسرعان ما اتصل بوزير خارجية انجلترة اللورد جرانفيل محدثاً إياه فى شأن مصر مبيناً له وجوب تضامن الدولتين فى العمل إزاء ما يجرى هناك من أمور

وحار جرانفيل أول الأمر ماذا يجيب به على هذه الدعوة ، فهو إن قبلها أصبح مقيداً بالعمل مع فرنسا ، وإن رفضها قطع على دولته الطريق وجعل لفرنسا المكان الأول فى شؤون مصر

وتلقى جرانفيل من مصر أنباء فاجرة مالت به إلى الطريق التى اختارها . كانت مشكلة ميزانية الجيش لا تزال قائمة بين عرابى والمراقبين ، فأرجف المرجفون أن عرابياً يعتزم القيام بثورة جديدة لقلب وزارة شريف وتنصيب البارودى مكانه

وكتب السير إدوارد مالت وهو رجل مسؤول إلى اللورد جرانفيل يشكو من تدخل عرابى ويتساءل فى لهجة ساخطة برمة : كيف يستطيع شريف أن يرأس الحكومة مع وجود

عرابي صاحب النفوذ الفعلي في البلاد ؟ وهكذا يسمح هذا الرجل لنفسه أن يكذب غيره عرابياً بما هو بريء منه ، ولا يتورع بعد ذلك أن يكتب إلى رئيسه ينبئه بخضوع عرابي لرأي المراقبين ، ولكن جرانفيل كان قد خطا نحو فرنسا بناء على الأخبار الأولى خطوة لا يمكنه النكول بعدها

وكتب كافن كذلك إلى جرانفيل يقول : « والحقيقة أن الإدارة المصرية شركة ثلاثية ، فإذا لم تكن الدول على استعداد لتعديل نصيبها فعليها أن تحافظ عليه وتقويه في هذا الوقت الذي أصبح فيه المصريون في حال تطور وانتقال[1] ». هذا عدا ما ذكره في تقريره عما يتوقعه من خطر إذا زيدت سلطة المجلس ، وثبتت قواعد الدستور المصري

وكان مستر بلنت قد أرسل برنامج الحركة الوطنية إلى جريدة التيمس ، وفيه أقوى حجة على براءة هذه الحركة من عناصر الثورة أو المساس بحقوق الأجانب المالية ؛ وكان يأمل بلنت وأصدقاؤه من الوطنيين أن يكون لنشر هذا البرنامج أثره الحسن في نفس جرانفيل ، ولكنه نشر في أول يناير سنة ١٨٨٢ بعد أن نفذ السهم ، فلقد وافقت انجلترة على وجهة نظر فرنسا في يوم ٣١ ديسمبر أي عقب اجتماع المجلس بخمسة أيام

وخطا شريف باشا في تلك الأثناء خطوة حكيمة فأعلن بياناً[2] يشير فيه إلى منهاج حكومته ، فذكر أنها تقوم على أساس الاعتراف بحقوق السلطان والامتيازات التي حصلت عليها مصر والاعتراف بالخديو كما كم دستوري ، والتسليم بقاعدة المراقبة الثنائية ثم إنكار كل اتجاه ثوري ، ومنح الحرية الدينية والسياسية لجميع سكان البلاد والسير على قاعدة الحكومة المسؤولة أمام مجلس نيابي

ولن يكون في الإمكان يومئذ السير على منهاج خير من هذا المنهاج الحكيم الذي كان خليقاً أن يبعث الطمأنينة في نفوس الساسة من الدولتين ؛ وكذلك لم يكن هناك برهان على حسن نيات الوطنيين أقوى مما نشرته التيمس لمستر بلنت وهو شاهد عدل من الإنجليز على المصريين

ولكن المسألة لم تكن مسألة اقتناع وإنما كانت نية مبيتة ،

(١) المسألة المصرية تعريب العبادي وجدان
The Transit of Egypt by P. G. Elgood (٢)

وهيهات أن تجري الأمور في السياسة على الإقناع والاقتناع ، فدوافع الأقوياء إلى العمل في ذلك المضمار أطماعهم وبرهانهم أسلحتهم ، وما يكون الكلام إلا تعلة الضعيف . وما أشبه كلام الضعفاء في مثل هذه المواقف بصراخ الفريسة قبل تمزيقها

ويذكر مستر بلنت في كتابه سبباً لانحياز انجلترة إلى فرنسا ؛ فيقول إن انجلترة كانت تسعى إلى عقد معاهدة تجارية مع فرنسا فيها فائدة كبيرة للتجارة البريطانية ؛ ومن أجل ذلك عاودت انجلترة فرنسا وطاوعتها فيما تقترح في شؤون مصر فباعت انجلترة بذلك مصر إلى فرنسا

وما نظن انجلترة كانت من الغفلة بحيث تتنازل عن أغراضها في مصر من أجل مثل هاتيك المعاهدة التجارية ، وإنما الذي نفهمه أن انجلترة كانت تراوغ فرنسا لتفوز بهذه المعاهدة ثم تقف من فرنسا بعد ذلك فيما يتعلق بمصر موقف الاتفاق في الظاهر ، بينما هي في الباطن تعمل وفق ما تمليه عليها أطماعها . ومما يؤيد ذلك التحفظ الذي أبدته انجلترة وأقرته فرنسا ومؤداه: «أن الحكومة الإنجليزية يجب ألا تعد بسبب هذه المذكرة مقيدة بسلوك خطة عمل خاصة إذا ما بدا لها أن العمل ضروري » ، وسوف نرى من سياسة انجلترة في مصر ما يؤيد ما نقول

تم الاتفاق بين الدولتين ، وكان المجلس في مصر كما تقدم يخالف الوزارة في مسألة الميزانية ، وكان العقلاء من الوطنيين يعملون على الخروج من المأزق بالحسنى ، ولاحت في أفق السياسة بوادر انكشاف الغمة

وما أشد ما نحسه من ألم وغيظ أن نذكر بعد ذلك أن البلاد ما لبثت أن تلقت من الدولتين في يوم ٨ يناير سنة ١٨٨٢ تلك الصيحة المشؤومة التي سميت بالمذكرة المشتركة ، والتي قل أن نجد في التاريخ السياسي لا ولا في الخرافات التي تحكى للأطفال على مثال أوضح منها لتحكم القوي في الضعيف واستهتاره به في غير حياء أو تحرج ، وحسبك أن تقرأ مثل هذا الكلام الذي بعثت به انجلترة وفرنسا زعيمتا الحرية والديمقراطية إلى جاء في المذكرة[1] : « أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تريان أن بقاء سمو الخديو على العرش بالشروط التي قررتها الفرمانات السلطانية واعترفت بها الحكومتان رسمياً هو الضمانة الوحيدة في الحاضر والمستقبل

(١) المسألة المصرية

لاستتباب النظام فى مصر وانفراد رئاسها، وهما الأمران اللذان تهتم بهما فرنسا وبريطانيا العظمى . وأن الحكومتين اللتين اتفقتا اتفاقاً تاماً فى عزمهما على أن تمنعا كل أسباب الارتباك الداخلية والخارجية التى يمكن أن تهدد النظام القائم بمصر ، لا يداخلهما ريب فى أن جهرهما بما عزمتا عليه رسمياً فى هذا الأمر سيحول دون الأخطار التى قد تتعرض لها حكومة الخديو والتى لا بد أن تقاومها فرنسا وانجلترة معا ، وأن الحكومتين لتثقان بأن سموه سيستمد من هذا التأكيد ما يحتاج إليه من الثقة والقوة لتدبير شؤون بلاده وشعبه »

وأى كلام يمكن أن يعبر عما تنطوى عليه هذه المذكرة من لؤم وفجور ؟ ما معنى الإشارة إلى بقاء سمو الخديو على العرش ؟ وما شأن الدولتين حتى تهتمان بهذا الأمر ؟ وبأى حق تضطلعان بمنع أسباب الارتباكات الداخلية والخارجية ؟ وعلى أى أساس يقوم ادعاؤهما وجود هذه الارتباكات ؟ وكيف يجوز أن يعتمد الخديو عليهما ويستمد الثقة منهما ؟

هذه هى المذكرة المشتركة التى أشار إليها بلنت بقوله[1]: «هذه المذكرة المشؤومة التى يرجع إليها كل ما حدث من التاعب فى خلال ذلك العام والتى أفقدت مصر حريتها كما أفقدت غلادستون شرفه وأفقدت فرنسا نفوذها على جانبى النيل »

ولا تسل عما أحدثته هذه المذكرة الحمقاء من سوء الأثر فى مصر لقد بلغ من إثارتها الشعور وإحراجها الصدور أن نقم عليها ما ليت وكلفن وعنيا لو لم تكن ؛ وقد كانا يريدان ألا تكون بمثل هذه الصراحة الطائشة

وكانت النتيجة الطبيعية أن انضم المعتدلون من رجال الحركة الوطنية إلى العسكريين، وهو عكس ما كانت تنتظره الدولتان فى غباء مضحك، ورأى العنصران شيخ الرجعية المسلحة ، بل رأوا الغدر الأثيم يتهدد قضيتهم . وانبعثت الصيحات من كل مكان أن انجلترة قد ألقت بنفسها فى أحضان فرنسا، وأن فرنسا تريد أن تصنع بمصر ما صنعته بتونس ، ولذلك يجب الاتجاه إلى السلطان والمناداة بمبدأ الجامعة الإسلامية لمقاومة هذه الحركة الأثيمة

وضاع كل أمل فى تهدئة الخواطر ؛ فأصر مجلس شورى النواب على موقفه فى وجوب نظر الميزانية ورأى شريف فى المجلس إجماعاً

(١) التاريخ السرى — شريف الثلاثى

ضده وحماسة ما رأى مثلها من قبل . ولقد رغب جرانفل فى ملاينة الأعضاء فى هذه النقطة كأنما أراد أن يعالج بعض خطئه ، ولكن عمبتا رفض ذلك بحجة أنه يسقط من هيبة الحكومتين أمام الوطنيين . وما أعجب أمر هذا الرجل الذى يظن أن الهيبة تكتسب بالحماقة ! على أن جرانفل ما لبث إن شايع عمبتا فى حماقته، فلقد كتب إليه مالت يقول[1]: «إن المجلس باق وسيظل باقياً مالم يحل بالقوة ؛ وهذا أمر لا يكون إلا بالتدخل الذى هو آخر سهم فى كنانتنا والذى لا يسوغه أبدا ما قد يكون من خرق قانون التصفية ... إنى أعترف إنى أفضل أن يعطى المجلس ما يطلبه من الحق وألا نتدخل حتى يسىء استعمال هذا الحق . ويجب ألا ننسى أن الأمة المصرية قد أخذت تسلك طريق الحكم النيابى خيراً كان ذلك أو شراً، وأن قانون المجلس الأساسى هو ملك حريتها».. هذا ما ذكره ماليت نفسه ولكن جرانفل لم يعبأ به وأرسل إلى عمبتا ينبئه بموافقة الحكومة الإنجليزية على أرائه . وتنسى جرانفل أو تناسى أنه كتب إلى مالت قبل ذلك بنحو شهرين يقول له مشيراً إلى حرية المصريين الوليدة: «إن الحكومة الإنجليزية إذا ما رغبت فى نقض تلك الحرية أو العبث بتلك النظم التى يرجع وجودها إليها فقد اتيحت سنة تخالف أجل تقاليد تاريخها الوطنى .. ليس من شىء يحملنا على سلوك خطة أخرى غير قيام حالة فوضوية فى مصر» . فليت شعرى ما الذى حدث فى مصر حتى تخالف انجلترة على هذه الصورة أجل تقاليد تاريخها الوطنى ؟ وحاول شريف أن يحصل من الدولتين على مذكرة تفسيرية يستعين بها على تسكين الخواطر، فرفض عمبتا حتى هذه المذكرة وعاد جرانفل فشايعه فى هذا مشايعة عمياء على الرغم من نصح الناصحين من الإنجليز والوطنيين !

ولست أدرى كيف كانت ضمائر هؤلاء الساسة تطاوعهم مع هذا على أن يعتبروا رجال مصر بالفوضى وأن يصوروهم أطفالاً فى السياسة لا يدرون ما يأخذون مما يدعون ؟ ولكن مالى أذكر الضمائر والحديث حديث السياسة وجشع السياسة ؟

وضاقت بشريف السبل فلم يدر ماذا يفعل ، ووقفت السفينة لا تستطيع حراكا ، والريح تدوى من حولها وليس فى الجو بارقة أمل ، والنواب لا يفتر إصرارهم ولا تنقطع زمجرتهم

وعاد مالت يحذر جرانفل فقال فى صراحة : « إن التدخل

(١) المسألة المصرية